من اقتصاديات ما بعد الحرب

مستقبل القطن المصرى

للأستاذ زكريا بك حجاج

مدير مراقبة القطن ومنع خلطه

١ — تأثير السعر على الانتاج

تأثير السعر فى الانتاج الزراعى — شواهد من الماضى — خطورة انكماش الأسعار — الدعوة إلى تثبيت أسعار السلع الزراعية فى الحرب والسلم — مقترحات لتسهيل ذلك — اقتراح إنشاء صندوق للقطن .

مشكلة الإنتاج الزراعى هى مشكلة السعر ؛ فكل منهما يتأثر بالآخر تأثراً كاملاً دائماً . والخطأ فى تدبير مشكلتهما فى دولة ما قد يفضى إلى خرابها ، ولقد أطاحت هذه المشكلة فى انجلترا قبل الحرب الحالية بثلاثة وزراء للزراعة

وتذبذب قيم النقد واضطراب الأسعار كانا السبب المباشر للتدهور الزراعى الذى منى به العالم بين سنتى ١٩٢٠ ، ١٩٤٠ ، إذا استثنينا الفترات القصيرة التى تحسن الإنتاج فيها لعوامل عارضة قصيرة الأجل

ومثل تلك الحالة ما وقع بعد الحروب النابوليونية ، وما حدث غب الحرب الأمريكية الأهلية (١٨٧٣ — ١٨٨٠)

ونصيب مصر من ويلات تدهور الأسعار فيما بين الحربين الماضية والحاضرة كان نصيباً كبيراً . فقد كانت أسعار بعض المحاصيل المصرية لا تفى بنفقات زراعتها ، وكان بعضها يظل ملقى فى الحقل حتى يدركه التلف ولا يجد من ينقله إلى الأسواق لأن تكاليف النقل كانت — على ضآلتها — تثقل المنتج وتجر عليه خسارة محققة

وما زالت فى الأذهان ذكريات قاسية عن التدهور الذى أصاب أسعار القطن فى موسم ١٩٣١ — ١٩٣٢ والقمح والذرة فى سنة ١٩٣٢ والبصل فى سنة ١٩٣٧

عاش الفلاح خلال تلك الفترة معيشة ضنكا ، وأصبح المال بالقرى لا يكاد يرى الجنيه إلا مع آحاد ، بل لقد حدث بعضهم صادقاً أنه إبان اشتداد الأزمة فى سنة ١٩٣١ لم تقع عينه على أية عملة مدة ثلاثة أشهر

وقد ثقل على الفلاح دفع ضرائب الأطيان ، وآدته الديون ، فانتزعت منه المصارف والمرابون أطيانه ، وبيعت بالمزاد الجبرى مواشيه وآنية بيته ؛ ولولا صدور تشريعات صيانة الثروة العقارية لوقع أغلب فلاحينا فى الإفلاس التام

وكان من جراء ذلك أن ضعفت القوة الشرائية لدى الفلاح وهو الذى يكون ٨٠ فى المائة من مجموع الشعب ، فكسدت أسواق المطالب الزراعية من آلات وأسمدة وغيرها ، وخلت أسواق الملابس والحاجيات البيتية من روادها الفلاحين الذين كانوا يفيضون عليها الحياة . فنضب النشاط التجارى ، وتعطلت بالتالى الأيدى العاملة ، ومن ثم انتشر الفقر ، وفاض القلق والاستياء فى النفوس . وتطلع الناس إلى إصلاح النظم الاجتماعية أو تبديلها . وفى غمرة العوز والسخط ود بعضهم لو اشتعلت الحرب لعلها تأتيهم بخير ، أو لعلها تكون أرحم بهم ذبحاً ، أو لعلها تأكل الناس جملة فيستريحوا .

وحالة انخفاض الأسعار أو انكماشها Deflation أو إقامة النقد على قاعدة الذهب Gold Standard تقع غالباً كلما وضعت الحروب أوزارها

فالفلاح إبان الحروب يشترى ما يلزمه من بذور وأسمدة وآلات ووقود بأسعار مرتفعة جداً هى وليدة التضخم النقدى Inflation وهو يدفع أجور الأيدى العاملة على هذا الأساس ، وإذا اقترض أموالاً فإن فوائدها — على الأرجح — تكون مرتفعة تبعاً للحالة

فإذا دخلت الدول المتحاربة فى السلم هبطت أسعار المحاصيل هبوطاً بالغ الشدة حتى لتعجز عن تعويض بعض مصاريف الإنتاج

فلو أن فلاحاً مصرياً اقترض مثلاً فى سنة ١٩٤٤ مبلغ ١٢٠٠ جنيه لكفاه وقت الاقتراض للوفاء بهذا الدين ١٥٠ قنطاراً ، ولكن هذا القدر من القطن لن يفى بالدين إذا جاءت السلم ، بل قد لا يفى ضعفه ؛ وهنالك يعمد الفلاح إلى إنقاص

الأجور ، ويعمل على خفض قيم الإيجار . يفعل ذلك ابتغاء تفادى الخسارة أو تخفيفها ، ولكن عبثاً ما يحاول ، إذ يتقرر عندئذ زيادة قيمة العملة إلى ما يوازى ضعف أو ثلاثة أمثال قيمتها فى وقت الحرب فيتلاحق التدهور ، ويقع الفلاح فى أزمات عصبية تهدم كيانه المالى ، ولا يجد سبيلاً إلى سداد ديونه التى تكون قيمتها الشرائية قد زادت كثيراً عما كانت عليه وقت الاستدانة

هذه الحالة الخطيرة يجب أشد الوجوب اتقاؤها حتى لا ينخفض مستوى المعيشة بعد الحرب وتقع فى حالة الانكماش التى بسطنا آنفاً مظاهرها السيئة . والذى أعتقده أن لا بد لذلك من وضع نظام تثبيت الأسعار Stibilisation des prix للسلع الزراعية فى الحرب والسلم على السواء بحيث تكون مجزية للفلاح ، أى بحيث تكفل له الربح المعقول ، على أن يقترن هذا النظام بحماية الإنتاج الأجنبى أسوة بما يصنع غيرنا من الدول من مثل انجلترا التى ظلت تحمى صناعة سكر البنجر زمناً غير قصير حتى أمكن وقوف هذه الصناعة على قدميها بلا سند

وبالنسبة للقطن المصرى بالذات أقترح أن تضمن الدولة لمنتجه سعراً يحقق له الربح المناسب . ولإمكان ذلك يجب العمل على زيادة الصناعات القطنية ، وذلك بتشجيعها وحمايتها من الصناعات القطنية الأجنبية كما ذكرت ، مع تخفيف الضرائب عنها تخفيفاً يطرد باطراد الزيادة فى الإنتاج ، أى مع مراعاة (القلة التصاعدية) فى فرض الضرائب

وظاهر أن هذه الحماية ستكفل امتصاص مقدار وفير من قطننا فى مصانعنا ، ولذلك أثره الأدبى والاجتماعى الباهر فى حياتنا . بيد أن الأخذ بهذه المقترحات لا بد له من رأس مال يكفى لتمويل ثلث المحصول على الأقل ، فكيف السبيل إلى هذا المال وأبواب الصرف فى ميزانيتنا تكاد تلتهم كل ما يجىء من أبواب الإيراد ؟

أقترح أن ينشأ لهذا المشروع صندوق خاص يدعى صندوق القطن على نمط صندوق الفرنك الذى أنشئ فى فرنسا عام ١٩٢٨ ، وتؤدى إلى صندوق القطن هذا كل المبالغ التى تمت إلى هذه السلعة بأية صلة ، مثل أموال التأمين الإجبارى على القطن ، وجملة الرسوم الجمركية على الأقطان المصدرة ، وضريبة الأرباح الاستثنائية التى تحصل من المغازل المحلية ومن بيوت التصدير ، وفروق أسعار الاستيلاء على البذرة ... الخ .

وأرى أن تبادر وزارة المالية بإنشاء هذا الصندوق من الآن

ورب معترض يقول إن تدبير المال اللازم للأخذ بهذه الفكرة ليس بالأمر الهين ، فنجيب هؤلاء بأن لا ضير أبداً من توفية ما يستلزمه الصندوق من مبالغ مهما تكن الوسيلة . ذلك أن الأمر أمر المحصول الأول للبلاد الذى هو عماد الاقتصاد فيها والمال — على غير ما كان يظن الاقتصاديون القدامى — يجب أن يسخر لخدمة المصالح الاقتصادية وليس العكس . وما النقد — كما يعبر F. Zewig — إلا خادم للبشرية وليس سيدها

ومما يفيد كثيراً فى حماية الأسعار من الانخفاض اتباع نظام الإنتاج والبيع التعاونيين . وقد أخذت بهذا النظام فعلاً بعض الجمعيات التعاونية فجنت منه ثمرات طيبة

هذا التثبيت لأسعار القطن سيكفل — لو تم — رواج الفلاحين ، ومن ورائهم باقى الأمة ، وعندئذ سيجد الفلاح السبل المادية والمعنوية لزيادة إنتاجه من القطن ، والمضى فى تحسين نوعه ، حتى يفى بحاجات الصناعة القطنية الرفيعة ومن ثم تزداد قيمة المحصول فتزداد البلاد خيراً

(٢) تصريف القطن

اقتراح قيام الحكومة بوضع نماذج للقطن المصرى — فوائد وضع هذه النماذج

تدع مصر منذ قديم مهمة تصدير القطن إلى بيوت التصدير التى تتولى الاتصال بالمغازل الأجنبية ، وعرض نماذج الأقطان عليها . ولسنا نعدو الحق إذا قلنا إن المنتج المصرى قد يغبن كثيراً بسبب الصلات المعنوية والمادية بين هذه البيوت وتلك المغازل ، ولاعتبارات أخرى غير خافية

ورأيى أن تقوم الحكومة نفسها بوضع نماذج لكل نوع من أنواع القطن المصرى وفق ما تستلزمه حاجات الصناعة ، ملاحظة فى ذلك درس الخصائص الإقليمية للمناطق الزراعية المختلفة فى مصر ودراسة خصائص قطن كل منطقة من الناحية